أثر ادارة السيولة على الاداء المصرفي

دراسة تطبيقة لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة الزمنية من 2013 – 2017

Effect of liquidity management on banking performance

Applied study of a sample of Iraqi private banks for the period from 2013 to 2017

م.م. ياسر سامي حسين
رئاسة جامعة بغداد
Dr.yasier89@gmail.com

م.م.اية عادل حسن
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص : تعد السيولة إحدى الركنين التي يستند عليهما المصرف ,وهما السيولة والربحية وتعتبر السيولة المصدر الذي يمدّ المصرف بأسباب البقاء في السوق المصرفية ويتيح للمصرف منافسة المصارف ألأخرى وذلك بما تحققه (اذا ما احسن توظيفها و إستخدامها) من أرباح وربحية ينتج عنها ثبات وبقاء المصرف وتقدمه وإنشاء نطاق واسع من السمعة جيدة .

تمثل السيولة بصورة عامة امكانية المصرف من الوفاء بالتزاماته المالية مقابل الأطراف المتعاملة معه من الزبائن واصحاب الحسابات الذين يطلبون الاقتراض منه , ومن نتائج سوء إدارة السيولة التذمّر الذي يبديه أصحاب الحسابات في حال عدم التمكن من الاستجابة الفورية لطلباتهم في حالة السحب من حساباتهم , مما يؤدي الى الانعكاس بصورة سلبية على سمعة المصرف وهي التي يجب ان يرقوا بها مسؤولي المصرف وينمّوها , ولذلك فأنه من الضروري أن يحقق المصرف توازناً مدروساً ودقيقاً بين متطلبات السيولة وبين تحقق الربحية دون أن يهمل جانباً على حساب الآخر وتتبع اهمية البحث بعد ان اصبح من الطبيعي قيام المصارف برفع مستوى الاداء المصرفي وادارته فادارة السيولة لها تأثير هام على الاداء المصرفي في ممارسة اعماله وانشطته المصرفية لما لها من دور بارز في تطور العمل المصرفي وتنميته , ان مشكلة البحث تكمن في ادارة السيولة وطريقة المحافظة على نسب السيولة المعتدلة واعتمد البحث على فرضيتين هما فرضية الوجود والتي تعبر عن وجود علاقة منطقية وطردية بين ادارة السيولة والاداء المصرفي وفرضية العدم التي تنفي تلك العلاقة وجاء البحث لاثبات اهدافه بيان اهمية نسب السيولة وادارتها بتحقق الارباح واثبات هذه العلاقة واثرها وتوصل الى استنتاجات اوضحت بان المصارف التي تعمل بنسب سيولة معيارية تحقق مستوى عوائد مرتفعة اما التي ترفع من نسب السيولة عن الحد الطبيعي فان ذلك يؤثر على الاداء المصرفي وانخفاضه مع مراعاة ان ادارة المصرف واستخدام النسب ذات مؤثر كبير على هذه النسب , ويوصي الباحث على اعتماد النسب المعيارية في ادارة السيولة والتي لا تتجاوز ال10% وهي نسبة معيارية في القطاع المصرفي وعليه كلما كانت ادارة السيولة صحيحة واهدافها استراتيجية في تحقيق الربح والاستغلال الامثل للموارد وتوظيفها كلما كانت النتائج افضل في رفع مستوى الاداء المصرفي وتطوره .

Abstract ;

Liquidity is one of the two pillars on which the bank is based: liquidity and profitability. Liquidity is the source that provides the bank with survival in the banking market and allows the bank to compete with other banks in terms of what it achieves (if used and used) of profit and profitability. Wide of good reputation

Liquidity generally represents the ability of the Bank to meet its financial obligations to customers and account holders who request to borrow from it, and from the results of mismanagement of liquidity the discontent shown by the account holders in the event that they can not immediately respond to their requests in case of withdrawal from their accounts, Reflecting the negative impact on the reputation of the bank, which should be promoted by the bank's officials and grow, so it is necessary to achieve a balanced balance between carefully calculated liquidity requirements and achieve profitability without neglecting one side at the expense of the other and

stems the importance of research after It is natural for banks to raise the level of banking performance and management. Liquidity management has an important impact on banking performance in the practice of its banking activities because of its prominent role in the development and development of banking. The problem of research lies in liquidity management and the way to maintain moderate liquidity ratios. On two assumptions are the premise of existence, which reflect the existence of a logical and positive relationship between the management of liquidity and banking performance and the hypothesis of nothingness that denies that relationship and the search to prove its objectives to demonstrate the importance of liquidity ratios and management of profits, and prove this relationship and its impact and reach conclusions or Banks that operate at a standard liquidity ratio achieve a high level of returns or raise liquidity ratios from the normal limit. This affects the banking performance and its decrease, bearing in mind that the bank's management and use of ratios have a significant impact on these ratios. The researcher recommends adopting the standard ratios in liquidity management Which does not exceed 10%, which is a standard percentage in the banking sector. Therefore, the more accurate the liquidity management and its strategic objectives in achieving profit and the optimal utilization of resources and employment, the better results in raising the level of banking performance and development

المقدمة (Introduction) :

السيولة تُمثّل إحدى الركنين التي يستند عليهما المصرف ,وهما : السيولة والربحية , تعتبر السيولة المصدر الذي يمدّ المصرف بأسباب البقاء في السوق المصرفية ويتيح للمصرف منافسة المصارف ألأخرى وذلك بما تحققه (اذا ما احسن توظيفها و إستخدامها) من أرباح وربحية ينتج عنها ثبات وبقاء المصرف وتقدمه وإنشاء نطاق واسع من السمعة جيدة .

تمثل السيولة بصورة عامة امكانية المصرف من الوفاء بالتزاماته المالية مقابل الأطراف المتعاملة معه من الزبائن واصحاب الحسابات الذين يطلبون الاقتراض منه , أي أولئك الذين يفتحون الحسابات المتنوعة لدى المصرف آملين الحفاظ على أموالهم والتمكن من تلبية طلباتهم بالسحب عند الحاجة اليها ومن دون تلكؤ.

هذه الاحتياجات تتطلب توفر السيولة النقدية بشكل دائم لدى المصرف لكي يلبي تلك الاحتياجات من تسهيلات ائتمانية وقروض وسلف وغيرها من العمليات المصرفية ,بذلك لابد أن تنشأ علاقة بين السيولة وكيفية إدارتها, فمن الممكن ان تكون الادارة السيئة للسيولة تسبب ضعف في السيولة ويؤدي ذلك إلى ضعف مقدرة المصرف من الوفاء بالتزاماته المذكورة (طلبات الاقتراض و طلبات السحب) وبالنتيجة تدني مستوى الربح المتحقق مما يؤدي الى عدم القدرة على تحقيق طموحات أصحاب ألأسهم من ألأرباح (إذا كان من القطاع الخاص) ولا إلى تغذية ايرادات وزارة المالية بنسبة جيدة من الربح على شكل ضرائب (إذا كان من القطاع العام).

كما يؤدي انخفاض الأرباح إلى التقليل من عملية الرسملة ولا يزداد بذلك رأس مال المصرف بشكل مقبول , إن لضعف إدارة السيولة تتبع من ضعف التخطيط والتدبير وعدم امكانية التنبؤ الاقتصادي في ادارة المصرف وبالخصوص إذا كانت الإدارة لا تصغي لآراء وتحليلات الخبراء المصرفيين العاملين ضمن الكادر المصرفي (في حالة وجودهم).

ومن نتائج سوء إدارة السيولة التذمّر الذي يبديه أصحاب الحسابات في حال عدم التمكن من الاستجابة الفورية لطلباتهم في حالة السحب من حساباتهم , مما يؤدي الى الانعكاس بصورة سلبية على سمعة المصرف وهي التي يجب ان يرقوا بها مسؤولي المصرف وينمّوها .

تسبب ايضاً السياسة الفاشلة في إدارة السيولة في هبوط مكانة المصرف ضمن الحصة السوقية المصرفية ومقابل المصارف والمؤسسات المالية ألأخرى مما يؤدي إلى تدني اسعار اسهم المصرف في سوق الاوراق المالية وانخفاض عدد المودعين لديه .

ومن الوجه الاخر نجد أن الإدارة بصورة جيدة للسيولة تحقق ارتفاع في مستوى الأرباح المصرفية وفي حالة زيادة ربحيته وتحسّن من سمعته في السوق ينتج عنه انجذاب الزبائن لغرض التعامل معه إيداعاً وطلباً للاقتراض كما يتأثّر إيجابا بارتفاع سعر سهمه في سوق الأوراق المالية.

ولذلك فأنه من الضروري أن يحقق المصرف توازناً مدروساً ودقيقاً بين متطلبات السيولة وبين تحقق الربحية دون أن يهمل جانباً على حساب الآخر , وعلى ادارة المصرف أن تدير التوازن بين هدفي المصرف السيولة والربحية تجنباً للانزلاق إلى منطقة الخطر والتي إن حصلت فستكون سبباً في تدهور المصرف وضعف مركزه في السوق وبين الجمهور.

المبحث الاول : منهجية البحث

اولاً / اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من الدور البارز الي يضطلع به القطاع المالي والمصرفي في عالم الادارة والاقتصاد ونتيجة الانفتاح المالي والتطور الاقتصادي الذي يشهده هذا القطاع ومؤثرات العولمة المالية اصبح من الطبيعي قيام المصارف برفع مستوى الاداء المصرفي وادارته فادارة السيولة لها تأثير هام على الاداء المصرفي في ممارسة اعماله وانشطته المصرفية لما لها من دور بارز في تطور العمل المصرفي وتنميته .

ثانياً / مشكلة البحث : تتباين وتختلف ادارة السيولة المصرفية تبعا لادارة المصرف وهذا الاختلاف لا ينحصر على الادوات الاستثمارية المستخدمة فقط بل يمتد الى ادارة الموارد المصرفية والكيفية التي تنعكس بها اداء المصرف ومستوى عمله وانشطته .

ثالثاً / فرضية البحث : تتلخص فرضية البحث فرضتية هما :

فرضية الوجود(1): وتقوم على اساس ان ادارة السيولة المصرفية بصورة جيدة تؤدي الى رفع مستوى الاداء المصرفي وبالعكس.

فرضية العدم(0): تستند هذه الفرضية على انه ليس لادارة السيولة من اثر واضح على الاداء المصرفي .

رابعاً / اهداف البحث : يهدف البحث الى ما يلي :

1. توضيح بعض المفاهيم المصرفية المتمثلة بـ (ادارة السيولة والاداء المصرفي) .
2. علاقة ادارة السيولة بمستوى الاداء المصرفي .
3. بيان الاثر المالي لادارة السيولة على مستوى الاداء المصرفي .

خامساً / الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

1. **الحدود المكانية :** وتمثلت بعدد من المصارف التجارية وهي (المصرف التجاري العراقي , مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل , مصرف الاستثمار العراقي)
2. **الحدود الزمانية :** وتمثل المدة الزمنية من عام 2013 ولغاية عام 2017 .

المبحث الثاني–الاطار النظري

اولاً : ادارة السيولة المصرفية :

أ – تعريف السيولة : يقصد بالسيولة بصورة عامة مدى قدرة تحويل الموجود الى نقدد بصورة سريعة وممكنة وبدون خسارة وعرفها البعض على انها الملائمة او السرعة في تحويل الموجود الى نقد وتكون هذه العملية مصدر جذب للمقرضين (Howells&Bain,2000:8) اذا السيولة لا تعني تحويل الموجودات والمطلوبات الى نقد وانما تحويلها بدون اي خسارة , كما يرى العلاق بان من اوليات واجبات المصرف واهدافه وسياساته ان يكون على استعداد دائم في تأمين السيولة المصرفية ومركزه المالي (**العلاق , 2001 : 11**) مما يعني مواجه طلبات المقترضين باستمرار , اما السيولة المصرفية فهي قدرة الاحتفاظ بالموجودات النقدية السائلة اضافة الى موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لامكانية مواجهة احتياجات النقدية الفورية او المستعجلة(**ابو احمد وقدوري , 2005 : 225**)

ويرى الباحثان ان السيولة المصرفية هي قدرة المصرف في مواجهة الاحتياجات النقدية و المالية والمتطلبات وامكانية تحويل الموارد المتاحة لديه بدون خسارة وباقصى سرعة ممكنة .

ويرى الباحثون ان للسيولة ثلاث ابعاد هي :

أ- **الوقت** : ويقصد به السرعة الممكنة في تحويل الموجود الى نقد .

ب- **المخاطرة** : وهي احتمالية هبوط قيمة الموجود او عدم القدرة على تحويله الى نقد .

ت- **التكلفة** : هي التضحية المالية التي من الممكن تقديمها لتحويل الموجود الى نقد .

(Howells&Bain,2000:8)

ب – اهمية السيولة : تعد السيولة ذو اهمية كبيرة جدا للمصارف التجارية حيث من غير الممكن ان يقوم المصرف بطلب مدة زمنية لتلبية احتياجات عملائه اذ ينتج عن ذلك اختلال الثقة بين الزبون والمصرف في حين تقوم المنشآت الغير مصرفية في تلبية احتياجات العملاء حين المطالبة في حين يطلب العميل مهلة اضافية للتسديد من هذه المنشآت **(الحسني والدورية , 2000 : 94)** وتأتي اهمية السيولة من حاجة المصارف لها لمواجهة حاجة عملائها الى الاموال ويتم ذلك من خلال اقتراض العملاء من المصرف او سحب ودائعهم .

ويواجه العملاء احتياجاتهم من خلال الاقتراض من المصارف او سحب ودائعهم منها وحيث هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب ان تكون المصارف على اوجه الاستعداد في تلبية تلك الاحتياجات لان تلبيتها تعطي الايجابيات التالية :

- الظهور بمظهر المأمون القادر على مواجهة الاحتياجات للعملاء في السوق المالي الحساس اتجاه المخاطر .
- تأكيد امكانية الاجابة على متطلبات العملاء وتعزيز الثقة بين المودعين والمقترضين .
- تعد من المؤشرات الايجابية لدى المحللين في السوق المالي .
- اجتناب البيع بخسارة للموجودات وارتفاع الكلفة .
- الابتعاد عن الاقتراض من البنك المركزي . **(عقل , 2006 : 156)**

ويرى الباحثان ان اساس عمل المصارف وممارسة الانشطة المصرفية يتم بالاعتماد على ما يتوفر للمصرف من سيولة تمكنه من ممارسة الاستثمارات والتمويلات والانشطة الكافة التي بدورها تحقق العائد الذي يسعى اليه المصرف وبذلك فان السيولة المصرفية هي القلب النابض للمصارف .

ج – مكونات السيولة المصرفية : وتنقسم الى قسمين هما

1. الاحتياطيات الاولية :وتتكون من اربع مكونات هي

- النقد بالعملية المحلية والاجنبية في الصندوق .
- الودائع النقدية لدى البنك المركزي .
- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى .
- الصكوك تحت التحصيل .
- الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج **(الحسني والدوري , 2000 : 94)** .

وتنقسم كذلك الاحتياطات الاولية من حيث الصفة القانونية الى :

أ- **الاحتياطيات القانونية** : وتشمل جميع الاموال النقدية وغير النقدية التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي ووفقا للسياسة النقدية فالجزء النقدي يقصد به النقد الموجود في البنك المركزي والجزء الشبه نقدي يقصد به الاحتياطيات الثانوية وتاخذ شكل حوالات الخزينة والسندات الحكومية **(حماد , 2006 : 3)** .

ب- **الاحتياطيات العامة** : ويقصد بها الاموال التي يحتفظ بها المصروف من توجيهات والتشريعات القانونية المتمثلة بالسلطة النقدية وانما يحتفظ بها وفقا لسياسة المصرف وتوقعاته المستقبلية والاستراتيجية **(ابو احمد , 2002 : 189)** .

2- الاحتياطيات الثانوية : هي عبارة عن احتياطيات المصرف السائلة والتي تدر عائدا وتتمثل بالاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والتي من الممكن تحويلها الى نقد سائل عند الاحتياج اليها .

وتتكون الاحتياطيات الثانوية من قسمين هما :

أ- المحدد قانونا والمقصود بالاحتياطي القانوني ويظهر واضحا عن احتياج الدولة للاموال ومواجهة حالات العجز المالي والازمات .

ب- وتحدد حسب سياسة المصرف المستخدمة وتكون بمثابة ادخار يلجا اليه المصرف عند الحاجة (**الشماع, 1995, 363**) .

ثانية : الاداء المصرفي :يعد الاداء من المصطلحات التي تحمل بين طياتها الجهد الهادف ونكهة العمل وديناميكيته والطريقة التي يبين بها العمل السيء عن العمل الجيد وتعددت وجهات النظر حول تحديد تعريف الاداء حيث عرف الاداء على انه واحد من اهم المؤشرات على مدى نجاح المنظفة وكفاءتها في العمل وكيفية الاستغلال الامثل للموارد (جمعة , 2000: 21) ,اما الاداء المالي فو قياس النتائج المترقب تحقيقها او المتحققة في ضوء المعايير المعتمدة على تحديدها مسبقاً (خشارمة , 2002 , 267) , ويرى اخرون بانها انجاز الاهداف المالية بكفاءة من خلال ممارسة انشطتها بالصورة الصحيحة (العزاوي , 2002 : 16) , ويرى الباحثان بان **الاداء المصرفي** مستوى التطور والرقي الذي يقدمه المصرف في ممارسة اعماله المصرفية بطريقة تحقق مستوى عال من رضا الزبائن .

1. **ركائز تقويم الاداء المصرفي :** يتم ذلك من خلال

أ- يتم في المجالات المختلفة التحديد الدقيق لاهداف المصرف (**السيسي , 2010 : 111**) وذلك لحاجة عملية تقييم الاداء الى تحيدي واضح ودقيق لاهداف المصرف مما يحتم تحديد الاهداف المرسومة على المدى الطويل والمدى القصير وتحديد الاهداف الرئيسية والفرعية بطريقة واضحة ومفهومة لجميع العاملين في المصرف (**فهد , 2009 : 32**) .

ب- لاتخاذ القرارات الموفقة والصائبة وتصحيح مسارات الاداء بالسرعة الممكنة يتوجب علينا انشاء وتطوير نظم المعلومات الادارية (**الكرفي , 2001 , 56**) .

ت- تحديد المسؤولية الادارية لكل وحدة تنظيمية في المصرف واداء نشاطها واتخاذ القرارات التي تكون مسؤولة عنها (**الدوري , 2013 : 35**) .

ث- من القواعد الاساسية لتقييم الاداء هو اختيار السليم لمؤشرات الاداء التي تعكس صورة واضحة ودقيقة (**السيسي , 2013 : 115**) .

2- عناصر تقييم الأداء

لتقييم الأداء ثلاثة عناصر رئيسة هي الكفاءة Efficiency، والإنتاجية Productivity والفاعلية Effectiveness

أ- **الكفاءة :** يمكن التعبير عنها بقابلية تمكن المصرف في إحكام طبيعة العلاقة مابين والموارد المستخدمة من خلال طريقة كفوءة تسعى لتعظيم المخرجات ومحاولة تخفيض المدخلات (**الخزرجي,وبتال, 2012: 191**) , و تشير الى إنجاز الإكثر بالأقل, و يدل ذلك على كيفية آستخدام موارد أقل في سبيل تحقيق النتائج المنجزة, فالكفاءة هي العلاقة مابين المنافع والكلفة او ما بين المخرجات والمدخلات أو, أن الكفاءة = المخرجات / المدخلات (**نجم,2013: 34**).

ب- **الإنتاجية :** بالامكان تعريف الإنتاجية بقدرة المصرف على آستغلال موارده, أضف إلى ذلك تحتوي على العلاقة ذاتها التي تمثلها الكفاءة أي نسبة المخرجات إلى المدخلات (**نجم,2013: 34**), ويرى اخرون بأنها خارج قسمة المخرجات على المدخلات (**Ross,1999: 59**), وتناول تعريف الإنتاجية بأنها المخرجات المتحققة أو الناتجة عن مجموعة من المدخلات (**بورقبة, 2011: 39**) , وبذلك الإنتاجية تمثل أية علاقة بين المخرجات وبين المدخلات وليس أفضل علاقة بينهما .

ت- **الفاعلية :** و هي مؤشر يبين قدرة الشركة على تحقيق مجموعة من الاهداف المخططة , (**النجار,ومحسن,2009: 29**) الفاعلية = المخرجات الفعلية / المخرجات المخططة ومن الممكن القول بأنَّ الفاعلية هي حصيلة تفاعل الأداء الاجمالي للوحدة الإقتصادية بما تتضمنه من نشاطات وظيفية و فنية وإدارية وما يؤثر فيه من متغيرات خارجية و داخلية , و ذكرنا مسبقا إنَّ الكفاءة تمثل العلاقة بين المدخلات والمخرجات(**Ehrhardt,2011:24**) **يبين الباحثان** من خلال هذا المعنى

فإنَّ الكفاءة تعد جزء من مكونات الفاعلية ويمكن تحقق الفاعلية من خلال وصول الوحدة الإقتصادية إلى أهدافها, ونلخص ذلك بقول إنَّ الأداء يتكون من الكفاءة والفاعلية, إذ إنَّ الكفاءة تظهر في أداء الأعمال بطريقة ناجحة بينما تعرف الفاعلية بأنها أداء الأعمال الصحيحة.

3 – **مراحل تقويم الاداء المصرفي :**

تتم عملية تقويم الاداء المصرفي بعدة مراحل نذكر منها مايلي :

أ- **جمع البيانات والمعلومات الاحصائية** ويتم جمع البيانات والمعلومات الاحصائية لاجراء عملية تقييم الاداء باستخدام النسب والمؤشرات المالية من خلال كشف الارباح والخسائر والميزانية العمومية والتقارير المالية وتحليل هذه النتائج واستخدامها .

ب- **مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الاحصائية** يتم تدقيق المعلومات ومدى صلاحيتها واستخدامها لحساب النسب والمؤشرات في عملية تقييم الاداء حيث تكون على مستوى عال من الموثوقية والاعتمادية **(الدوري , 2013 : 42).**

ت- **مرحلة اجراء عملية التقييم** ويتم من خلالها استخدام البيانات والمعلومات وتطبيقها على النسب والمؤشرات المالية لغرض الوصول الى النتائج التي من الممكن تقييم الاداء وفقها .

ث- **مرحلة تحليل نتائج التقييم** يتم من خلالها يتم تحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف وتحديد نقاط التوفيق والاخفاق التي صاحبت انشطته ومن ثم تحديد سبب الانحرافات ومعالجة نقاط الاخفاق لتحقيق الاداء الامثل في المصرف **(الكرفي ,2001 : 37) .**

ج- **مرحلة تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات** ويتم ذلك بتحديد الانحرافات التي حصلت في انشطة المصرف وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتحفيز الادارات التخطيطية المسؤولة عن متابعة المعلومات والبيانات وذلك لوضع الخطط الاستراتيجية الفعالة في معالجة الانحرافات والاخفاقات **(فهد , 2009 : 39).**

ثالثا : ادارة السيولة والاداء المصرفي

سنحاول في هذا الجزء من المبحث دراسة العلاقة بين العائد المصرفي والسيولة وحيث ان العائد يمثل مستوى الاداء المصرفي حيث كلما زاد العائد تعظم قيم السهم وزاد الربح وعلاقة العائد بالسيولة علاقة عكسية فبانخفاض السيولة يزداد العائد ولكن تزداد المخاطرة , ويعد العائد الهدف الاساسي التي تسعى اليه المصارف مع مراعاة خطر انخفاض السيولة .

تنطوي اعمال المصارف التجارية على تحمل المخاطر من اجل الحصول على الربح ، وتكمن مهمة ادارة المصرف تحقيق التوازن بين الرغبة في تحقيق العائد و تحمل مخاطر الى درجة تعرض فيها المصرف للخسارة او الافلاس , ومن ثم فليس على ادارة المصارف إزالة المخاطر في العمل المصرفي ، وانما هدفه ضمان ان تكون المخاطر ضمن المستوى الذي يحقق فيها اقصى العوائد باقل مخاطرة ، بما يكفل لمجلس ادارة المصرف في إدارة تلك المخاطر على نحو جيد , ان افضل المصارف إداءً هي تلك التي تحسن إدارة المخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي ، فمن احتياجات الادارة الجيدة في هذا الموضوع هو كيفية استيعاب اعمق للمخاطر على نطاق المصرف كله ، وذلك من اجل اتخاذ القرار الصائب بخصوص العائد والمخاطرة **(المخلافي ، 2004 : 44-45)** , يتبين مما سبق لاجل الحصول على العوائد المناسبة لابد للمصرف من تحمل مخاطر متنوعة لتحقيق ذلك ، ولكن السؤال الاهم الذي يطرح نفسه بصورة مستمرة هو ما حجم هذه المخاطرة ؟ يقدم لنا الاستاذ Hempel أنه يجب على ادارة المصرف تعظيم قيمة المصرف من خلال تعظيم قيمة استثمارات المالكين ، وهذه القيمة يرتبط تعظيمها بكل من العوائد والمخاطر والمبادلة بينهما **(Hempel et al., 1998, 91) .**

نلاحظ بأن متغيرات العائد لم تكن مقصورة فقط على مقاييس العائد كمثال العائد على الموجودات ROA او العائد على حقوق الملكية ، بل يضم ايضاً توقيت العوائد والعوائد المستقبلية المتوقعة، وتعد نوعية المخاطرة والعوائد منسوبة الى طبيعة حجم العوائد وتوقيتاتها وتوقعاتها المستقبلية , ومن الممكن ان تكون العوائد متزايدة بصورة اكبر وذلك بتحمل اكثر من المخاطر المالية

ومخاطر التشغيل ، وعادة يكون التوقعات المستقبلية و توقيت العوائد معرضة للتأثير بمخاطر التشغيل ، وبصورة اقل درجة بالمخاطر المالية ، في حين نرى أن المخاطر البيئية لا تؤدي بشكل معتاد الى زيادة العوائد ، الا انها من المحتمل ان تضع القيود على قرارات العائد والمخاطرة (**المخلافي ، 2004 : 51**) .

ان خطر السيولة يعد من اهم المخاطر المالية الذي يكون العائد المصرفي عرضة للتأثر بها . فتناول Rose بوصفه جوهر خطر السيولة وعلاقته بالعائد المصرفي بعبارتين مختصرتين هما :

- من النادر ان يكون الطلب على سيولة المصرف مساوياً لعرض السيولة في أي لحظة معينة من الزمن ، وبذلك يتوجب على المصرف ان يتعامل بصورة مستمرة أما مع عجز السيولة أو فائض السيولة ، وهنا يؤثر هذا التعامل على العائد المصرفي ارتفاعاً او انخفاضاً .

يوجد هناك تفاوت بين سيولة المصرف وعائده ، فكلما ارتفعت موارد المصرف كلما ازدادت قابلية المصرف على تلبية متطلبات الزبائن وانخفضت السيولة بتلبية تلك المتطلبات ، في حين كلما كانت تلك الموارد جاهزة لتلبية متطلبات المصرف من السيولة واحتياجات الزبائن كان متوقع المصارف للعائد اكثر (على افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة) (**Rose, 1999, 350**) , يعد العائد المصرفي وخطر السيولة عاملان يسيران في الاتجاه ذاته ، أي تعد العلاقة بين المتغيرين طردية فكلما زاد احدهما يزيد الاخر اي إذا اكثر المصرف في السعي وراء تحقيق العائد انخفض مركزه من حيث السيولة (يزداد خطر السيولة) ، كذلك انه لو بالغ في تحفظه للسيولة (ينخفض خطر السيولة) وذلك باحتفاظه بمقدار مرتفع من الاحتياطي النقدي اكبر من ذلك المقدار الذي تحتاجه الاموال التجارية العملية فان المبالغة في تحفظه تفوت عليه عملية الاقراض والاستثمار التي تدر عليه عائداً مهماً ، ولو اصر المصرف على تحقيق درجة من السيولة تبلغ 100% من ودائعه فذلك سيؤدي الى عدم استطاعته توظيف هذه الاموال لانه سيحتفظ بجميع الاموال التي يحتفظ عليها عن طريق هذه الودائع معطلاً في خزانته وبالنتيجة تعرضه للخسارة وذلك لانه مضطر الى دفع مصاريف ادارية مثل الرواتب واخرى تشغيلية مثل الفوائد التي يدفعها على الودائع المختلفة وهكذا (**رمضان وجوده ، 2006 : 121**) , من هذا فاذا ما احتفظ المصرف بسيولة اكثر من اللازم يؤدي الى انخفاض من خطر السيولة الا انه في المقابل يخسر المصرف ارباحاً كان من الممكن تحقيقها لو قام بتوظيف تلك السيولة , وحقيقة تفضل الشركات والاشخاص الطبيعيين توزيع ثرواتهم بصورة متنوعة من الموجودات المالية والعينية وعلى اساس ما توفره من منافع وعوائد لمقتنيها او لتلبية حاجاتهم الحالية والمستقبلية (**Paul & William, 1989, 247**) .

اما المصارف التجارية فهي تصنف جدولاً للاولويات التي يجري بموجبه توزيع موارد المصرف على مجموعة من الاستثمارات توازن بين العائد المصرفي وخطر السيولة , فمن اولوياتها تعطي للاحتياطيات الاولية التي تعطي المصرف السيولة الكاملة ، فالنقد الجاهز الموجود في خزانة المصرف موجود بصورة نقد سائل ولكنه كسول بمعنى انه لا يحقق أي عائد , والاولوية الثانية تمنح الاحتياطيات الثانوية التي تتضمن الموجودات المالية قصيرة الاجل ومثالها الحكومية (كأذونات الخزينة) ويحتفظ المصرف بهذه الموجودات لعاملين اساسين هما: السيولة والربحية . ثم تتناول الاولوية الثالثة التي تتكون عادة من السلف والاستثمارات الطويلة والقصيرة الاجل والقروض ، وهذه الموجودات تدر للمصرف عوائد الفائدة والارباح المختلفة لذلك ان الهدف من تلك الموجودات هو الربح اولاً والسيولة ثانياً (**الدليمي ، 1990 ، 200**)

ومن خلال هذا البحث عن العلاقة بين العائد المصرفي وخطر السيولة ، إذا اراد المصرف تحقيق الهدف باقصى ما يستطيع من الارباح دون الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة وكيفية مواجهة التزاماته في مواعيد استحقاقها فإن ذلك يعني توظيف كل دينار يحصل عليه من العوائد في موجودات منخفضة السيولة عالية الربحية ولكن ذلك يسبب تعرض سيولة المصرف للضعف وبالتالي سمعته وبقاءه تحت الخطر لانه بمجرد رفضه دفع أي التزام من التزاماته عند الطلب او عند الاستحقاق بسبب عدم وجود نقود كافية

لديه، تنتج عنها تزعزع ثقة المتعاملين معه ويسعى كل منهم الى سحب ودائعه باسرع وقت ممكن منه وبالتالي سوف يتوقف المصرف عن الدفع لانه يعجز عن سداد جميع التزاماته مرة واحد وبدفعة كبيرة , وبذلك فإن ادارة المصرف الناجحة هي التي تسعى دائماً لاقامة توازن بين موجودات المصرف ومطلوباته بحيث يتمكن من تحقيق معدلاً تنافسياً للفائدة وتوفير الحماية الضرورية لرأس مال المصرف في الوقت نفسه , ويمكن القول ان ادارة المصرف مطالبة بتطبيق العلاقة التبادلية الصحيحة بين العائد وخطر السيولة وكيفية الوصول الى هذه العلاقة لا يخضع الى قواعد اقتصادية ثابته وانما يتم تحديده في ضوء خبرة المصرف من جهة وفي اطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمارس فيها المصرف نشاطه ومن الاهمية هنا يجب ان نشير الى وجود ثلاثة دوافع رئيسية تدفع ادارة المصرف الى تجنب مخاطر تدهور العائد او حتى انخفاضه و تذبذبه وهي :

1. يترتب على تذبذب العائد تدهور في القيمة السوقية للاسهم أي تذبذب في ثروة الملاك ، وهو موضوع قد يدفعهم الى المطالبة بعائد كبير على رأس المال يكون من شأنه ان يحقق ارتفاع تكلفة الاموال بالنسبة للمصرف .

2. ان الحكومة المتمثلة في البنك المركزي عادة ما يراقب اداء المصرف للتأكد من الحرص على عدم تعرض عوائده الى تقلبات شديدة ، على اساس ان التقلب الشديد ينتج في العوائد من شأنه ان يزيد من التعرض للمخاطر التي تتعرض لها الاطراف المعنية بالمصرف .

3. ان رغبة المصرف في كيفية المحافظة على الثقة التي يتمتع بها، تدفعه الى تحقيق اكبر استقرار في العائد ، مما يؤدي الى تجنب توجيه موارده المالية الى توظيفات تتضمن على قدر كبير من المخاطر ، حتى ولو كان العائد المتوقع منها كبيراً , ومن الممكن تفسير هذه النقطة بإن ادارة المصرف عادة ما تحتوي على مدراء محترمين، وهم بطبيعتهم يكونون اكثر ميلاً لتجنب المخاطر وذلك حفاظاً على وظائفهم **(Mantri,2008:69)** , نستخلص مما سبق ، ان المصرف في تشابهه المؤسسات المالية الوسيطة يواجه مشكلة الموازنة بين هدفي العائد المصرفي وخطر السيولة ولكنه يختلف عن بقية المؤسسات المالية الاخرى في ان اجبارية الموازنة بين هذه العلاقة تكون اقوى في حالة المصرف وذلك لان طبيعة الاموال التي يتعامل بها المصرف تختلف عما هي عليه في تلك المؤسسات ولاسيما ان القسم الاعظم من تلك الاموال هي مطلوبات قصيرة الاجل ملزمة الدفع حين الطلب ، وهذا الامر يضع على كاهل المصرف مسؤولية محصورة بتلبية جميع طلبات السحب في اوقاتها أي تكون مسؤولية تجنب تعرضه لخطر السيولة , اما من ناحية تحقق العائد فهنالك مصلحة اقتصادية كبيرة للمصرف في ارتفاع حجم توظيفاته في استثمارات وقروض لأنه كلما زادت قروض المصرف واستثماراته ارتفع اجمالي الايراد وكلما كانت تلك التوظيفات منخفضة السيولة كلما كانت تدر عليه عائداً مرتفع وهذا الحافز قد يغري المصرف بزيادة موجوداته غير السائلة وبالنتيجة يصبح مركزه المالي مهدداً لان عندما يضيف الى قروضه واستثماراته يضيف في الوقت نفسه الالتزامات التي يرتبط بها وبالنتيجة يجب ان يكون على استعداد دائم لمواجهة طلبات المودعين بحسب ودائعهم في أي وقت ممكن ، ومن ذلك يمكن تصور الرؤية في مدى التشابك والتلازم بين العائد المصرفي وخطر السيولة وعلى هذا الاساس نقول بان السياسات التوظيفية للمصارف تحاوطها العديد من العوامل اهمها العائد المصرفي وخطر السيولة وبذلك فإن تلك السياسات هي نتيجة لتلك القوى المتأصرة مع بعضها .

المبحث الثالث–مؤشرات قياس السيولة

الاطار العملي

هناك مخاطر مهمة واساسية تواجه المصارف والتي تشير اليها المعايير الدولية في تعليماتها الخاصة بادارة المخاطر ومن اهمها مخاطر السيولة وقد تناولتها لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي من خلال مجموعة من المؤشرات المهمة يتم من خلالها ادارة خطر السيولة .

وفيما ياتي مؤشرات قياس السيولة في المصارف العراقية عينة البحث :

1. **نسبة الاحتياطي النقدي القانوني** تحتفظ المصارف بنسبة معينة من النقود المتوفرة لديها والتي تأتي من الودائع المختلفة المحتفظة بها على شكل رصيد نقدي لدى البنك المركزي مع مراعاة عدم دفع الفوائد على هذه المبالغ ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وبارتفاع هذه النسبة ترفع معها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الغير في اوقات الازمات وتستخرج بالمعادلة التالية **(Mikulas,2010:36)**.

$$\text{نسبة احتياطي القانوني} = \frac{\text{نقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100$$

2. **نسبة التوظيف** توضح هذه النسبة طريقة استخدام المصارف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات ورغبات الزبائن المتعددة من القروض والسلف وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل على قدرة المصرف في تلبية القروض الجديدة وهي تشير في ذات الوقت الى انخفاض قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين اي انها تظهر انخفاض السيولة لذلك يتوجب على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات العملاء للقروض حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية وتستخرج بالمعادلة التالية .

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100 \quad \textbf{(Mantri,2008:102)}$$

3. **مؤشر مجموع النقد الى مجموع الموجودات** ويعد من اهم المؤشرات لقياس خطر السيولة من خلال ما يتملكه المصرف من النقد الى اجمالي الموجودات اذ يعد النقد هو الاعلى سيولة وتقاس درجته ب100% وكلما ارتفعت هذه النسبة ادت الى زيادة سيولة المصرف وتقليل مخاطرة السيولة فيه ولكن في مقابل ذلك فان النقد يعتبر سلاح ذو حدين فبزيادة سيولة المصرف تزداد قدرته في الوفاء باحتياجات السيولة ولكن انخفاض ربحية المصرف الذي يعد الهدف الجوهري للمصارف . **(Simar&Daraio,2007:156)**

$$\text{مؤشر النقد الى مجموع الموجودات} = \frac{\text{مجموع النقد}}{\text{مجموع الموجودات}} * 100$$

اما بخصوص مؤشر الاداء فلقد اعتمدنا على مؤشر معدل العائد على السهم حيث يوضح هذا العامل معدل الربح المتحقق للسهم الواحد وهذا يدل على الاداء المصرفي وكفاءته في العمل حيث كلما كان معدل العائد مرتفع كان دليل على الاداء المالي الجيد والعكس صحيح .

4 – معدل العائد على السهم ويمثل حصة السهم العادي الواحد من الارباح المتحققة خلال السنة وتعد مقياس للاداء الكلي للشركة كما هو بالنسبة للنسب الاخرى من الربحية وتعد كذلك كدليل للمقسوم النقدي المتوقع , كما انها من الممكن ان تدخل في النماذج الرياضية وتحسب هذه النسبة من تقسيم صافي الدخل على عدد الاسهم العادية المصدرة

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الاسهم العادية المصدرة}} * 100\%$$

(العامري ,2013: 90)

وبتطبيق النسب المالية اعلاه ومؤشر الاداء المتمثل بمعدل العائد على السهم اظهرت النتائج التالية

جدول رقم (1) التحليل الاحصائي للمصرف التجاري العراقي

النسب مع المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	معدل معامل الارتباط	معدل معامل الانحدار
الاحتياطي القانوني	1.98	1.11	1.60	0.84	0.62	1.75	1.85
التوظيف	0.04	0.059	0.10	0.081	0.080		
نقد الى اجمالي الموجودات	0.57	0.32	0.32	0.27	0.59		
معدل العائد للسهم	0.059	0.037	0.037	0.030	0.040		

" اعتمد الباحثان على المعلومات من دليل الشركات لعام 2017 واستخدام برنامج الاحصائي spss في تحليل النتائج "

بالاطلاع على نتائج العملي واستخدام معدل الارتباط والانحراف المعياري خلال السنوات الخمسة لاحظ خلال ذلك بان نسبة السيولة القانونية مرتفعة خلال السنوات الخمسة وهذا دليل التزام المصرف بالاحتياطي القانوني البالغ من 0.20 الى 0.15 وبيان قدرته على الوفاء بالتزاماته اما نسبة التوظيف فهي منخفضة وهذا يضعف قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة المطلوبة من الزبائن ولكنها تشير الى ارتفاع قدرة المصرف على الوفاء بالتزماته المالية وتشير نسب النقد الى الموجودات الى ارتفاع سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته ولكهنا تعبر عن وجود ارصدة نقدية غير مستثمرة تؤثر على العائد النهائي ونلاحظ ذلك في انخفاض معدل العائد للسهم وبتحليل معامل الارتباط بين نسب السيولة ومعدل العائد للسهم نلاحظ بان معامل الارتباط هو 1.75 وهذا يدل على ان معامل الارتباط قوي جدا وطردي حيث بانخفاض مستوى السيولة يزداد العائد وبارتفاعها انخفض العائد وهذا دليل واضح على تكديس الاموال وعدم استثمارها يؤثر على عائد السهم والعكس صحيح , وبخصوص معامل الانحراف المعياري والبالغ 1.85 والذي يقيس درجة تأثير المتغير المستقل المتمثل بالسيولة بالمتغير التابع وهو معدل العائد على السهم فنلاحظ ارتفاع هذه النسبة وهذا يدل على ان السيولة المصرفية لها تأثير واضح وكبير على معدل العائد على السهم .

جدول رقم (2) التحليل الاحصائي لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

النسب مع المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	معدل معامل الارتباط	معدل معامل الانحدار
الاحتياطي القانوني	0.35	0.32	1.78	0.14	0.17	1.23	0.67
التوظيف	0.46	0.44	0.53	0.58	0.52		
نقد الى اجمالي الموجودات	0.19	0.18	0.67	0.052	0.048		
معدل العائد للسهم	0.023	0	0.002	0.02	0.019		

" اعتمد الباحثان على المعلومات من دليل الشركات لعام 2017 واستخدام برنامج الاحصائي spss في تحليل النتائج "

من خلال نتائج العملي واستخدام معدل معامل الارتباط والانحراف المعياري خلال السنوات 2013 لغاية 2017 لوحظ خلال تلك السنوات ان نسبة السيولة القانونية بدت بالارتفاع خلال السنوات الخمسة وهذا دليل على زيادة مستوى التزام المصرف بالاحتياطي القانوني وقدرته على الوفاء بالتزاماته اما نسبة التوظيف فهي ايضا اتجهت بالارتفاع وهذا يزيد من قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة المطلوبة من الزبائن ولكنها تؤدي الى انخفاض قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية كونها على ارتفاع من نسبة توظيف الاموال وتشير نسب النقد الى الموجودات الى ارتفاع سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته ولكهنا تعبر عن وجود ارصدة نقدية غير متستغلة تؤثر على العائد النهائي ونلاحظ ذلك في انخفاض معدل العائد للسهم وعدم توزيع ارباح خلال سنة 2014 وبتحليل معامل الارتباط بين نسب السيولة ومعدل العائد للسهم نلاحظ بان معامل الارتباط هو 1,23 وهذا يدل على ان معامل الارتباط موجب وقوي حيث بانخفاض مستوى السيولة يزداد العائد وبارتفاعها انخفض العائد وهذا يعد من البراهين النظرية على عدم استغلال الاموال في حالة ارتفاع نسبة السيولة والعكس صحيح , وبخصوص معامل الانحراف المعياري والبالغ 0.67 والذي يقيس درجة تأثير المتغير المستقل المتمثل بالسيولة بالمتغير التابع وهو معدل العائد على السهم فنلاحظ انخفاض هذه النسبة وهذا يدل على انخفاض نسبة تاثير السيولة بمعدل العائد على السهم ويعود ذلك الى ان توظيف الاموال لم يدر العوائد المرتقبة وارتفاع السيولة اثر بنسبة منخفظة لانعدام توزيع الارباح خلال سنة 2014 .

جدول رقم (3) التحليل الاحصائي لمصرف الاستثمار العراقي

النسب مع المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	معدل معامل الارتباط	معدل معامل الانحدار
الاحتياطي القانوني	0.81	0.13	0.13	1.67	1.57	1,2	0.32
التوظيف	0.86	0.64	0.47	0.40	0.48		
نقد الى اجمالي الموجودات	0.44	0.63	0.65	0.73	0.67		
معدل العائد للسهم	0.173	0.116	0.070	0.041	0.016		

" **اعتمد الباحثان على المعلومات من دليل الشركات لعام 2017 واستخدام برنامج الاحصائي spss في تحليل النتائج** "

بمشاهدة نتائج العملي اعلاه وباستخدام معدل معامل الارتباط والانحراف المعياري خلال مدة السنوات الخمسة لاحظ خلال ذلك بان نسبة السيولة القانونية اخذت بالانخفاض خلال السنوات الثلاث وارتفعت باخر سنتين وهذا دليل عدم التزام المصرف بالاحتياطي القانوني خلال السنوات الثلاث وعدل من سياسته في اخر سنتين وهذا ادى الى ضعف قدرته على الوفاء بالتزاماته وضعف السيولة المصرفية اما نسبة التوظيف فهي ايضا اخذت بالانخفاض وهذا يضعف قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة المطلوبة من الزبائن وتشير نسب النقد الى الموجودات الى ارتفاع سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته ولكنها تعبر عن وجود ارصدة نقدية غير مستغلة تؤثر على العائد النهائي ونلاحظ ذلك في الانخفاض الحاد في معدل العائد للسهم وخصوصا في السنتين الاخيرتين وبتحليل معامل الارتباط بين نسب السيولة ومعدل العائد للسهم نلاحظ بان معامل الارتباط هو 1,2 وهذا يدل على ان معامل الارتباط قوي جدا وطردي حيث بارتفاع نسب السيولة ينخفض العائد وهذا دليل واضح على تكديس الاموال وعدم استثمارها يؤثر على عائد السهم والعكس صحيح وبخصوص معامل الانحراف المعياري والبالغ 0.32 والذي

يقيس درجة تأثير المتغير المستقل المتمثل بالسيولة بالمتغير التابع وهو معدل العائد على السهم فنلاحظ انخفاض هذه النسبة وهذا يدل على ان السيولة المصرفية لم يكن لها تأثير واضح وكبير على معدل العائد على السهم وذلك لارتفاع نسبة النقد الى الموجودات وعدم استغلال الاموال وتكديسها , من خلال ما سبق يمكن القول ان وجود نسبة سيولة معتدلة مصحوبة بتوظيف الاموال واستغلالها في المشاريع الناجحة والصحيحة ينتج عنها ارباح مرتفعة ويتوجب على المصرف المفاضلة بين توفر سيولة مصرفية قادرة على الوفاء بالتزاماته المالية من جهة وتوظيف هذه الاموال لجني العوائد من جهة اخرى وبذلك نقبل فرضية الوجود والتي تستند على وجود علاقة طردية بين نسب السيولة ومعدل العائد على السهم فالإدارة الجيدة للسيولة تصاحب معها معدل عائد مرتفع .

ثانيا : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. ان ادارة السيولة لها تأثير هام على الاداء المصرفي في ممارسة اعماله وانشطته المصرفية لما لها من دور بارز في تطور العمل المصرفي وتنميته كما موضح في اختلاف معدل العائد للسهم بين المصارف .
2. ان العلاقة بين ادارة السيولة ومستوى الاداء المصرفي علاقة طردية موجبة وقوية حيث يتأثر مستوى الاداء المصرفي بإدارة السيولة واستخدام الاموال وتوظيفها وهذا ما عكسته نتائج التحليل الاحصائي .
3. تتباين وتختلف ادارة السيولة المصرفية تبعا لأدارة كل مصرف من المصارف وهذا الاختلاف لا ينحصر على الادوات الاستثمارية المستخدمة فقط بل يمتد الى ادارة الموارد المصرفية والكيفية التي تنعكس بها اداء المصرف ومستوى عمله وانشطته .
4. تذبذب نسب السيولة واختلافها من سنة الى اخرى كذلك اختلاف نسبها تبعا لادارة المصرف .
5. ضعف التزام المصارف بالنسب المعيارية للسيولة حيث نلاحظ انخفاض النسب وارتفاعها وعدم وجود معدل ثابت وذلك من خلال ملاحظة نسب السيولة المستخرجة .
6. اثرت انخفاض السيولة بارتفاع سعر السهم نتيجة لاستغلال الاموال واستثمارها وارتفاع نسب السيولة الى انخفاض معدل العائد على السهم وانعدامه احياناً كما جاء في نتائج الجانب العملي .
7. اختلاف مستوى تأثير نسب السيولة بمعدل العائد على السهم تبعا لادارة المصرف وطريقة استخدام الاموال واستثمارها حيث نرى في بعض المصارف مستوى تأثير قوي واخر ضعيف وهذا ما اوضحته نتائج التحليل الاحصائي .

التوصيات :

1. على ادارة المصارف الاطلاع على النسب المعيارية للسيولة المصرفية ومراقبة البيئة المحيطة للمصرف لاستخدام الاموال وتوظيفها بالطريقة الصحيحة التي تدر العائد المرتقب .
2. استثمار العلاقة الطردية بين نسب السيولة والعائد واستغلال الاموال المتوفرة لدى المصرف لتحقيق اقصى العوائد لبلوغ هدف المصرف بتحقيق الربحية .
3. مراعاة نسب السيولة المصرفية تبعا للقطاع المصرفي ومستوى هذه النسب وتوظيف هذه الاموال باتجاه الاستثمارات التي تحقق مستوى عالي من الارباح لرفع مستوى المصرف وتطويره .
4. المحافظة على نسب سيولة معتدلة او مستقرة نوعا ما لمواجهة الالتزامات المالية من جهة وجني الارباح من جهة اخرى والمفاضلة بطريقة ناجحة لأهداف المصرف من الربحية والسيولة المصرفية .
5. الاستغلال الامثل للسيولة المصرفية المتوفرة بافضل الطرق وانجحها لتحقيق هدف الوصول الى اقصى ربح مصرفي .
6. استثمار الاموال واستخدامها بالمشاريع الاستثمارية التي تساهم في رفع مستوى الثقة لدى الزبائن وتعظيم قيمة المصرف وعدم تكديس الاموال واحتجازها بنسب سيولة مرتفعة .
7. توجيه الاموال المصرفية المستخدمة او المستثمرة بطريقة تحقق مستوى تأثير عالي على معدل العائد لسعر السهم وذلك لزيادة معدل العائد على السهم وتعظيم الارباح .

المصادر

اولاً : المصادر العربية

1. العلاق , بشير عباس , (ادارة المصارف – مدخل وظيفي) , الاردن , 2001 .
2. الحسني , فلاح , الدوري , مؤيد , (ادارة ابنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر) , ط1, دار وائل للطباعة والنشر , عمان , 2000 .
3. عقل , مفلح , (وجهات نظر المصرفية) , ط1, مكتبة المجتمع العربي , عمان , 2006 .
4. حماد , طارق عبد العال , (التقارير المالية) , الدار الجامعية , القاهرة , 2006 .
5. ابو احمد , د . رضا صاحب , (ادارة المصارف – مدخل تحليلي كمي معاصر) , دار الفكر للطباعة والنشر , والتوزيع , 2002 .
6. الشماع , خليل محمد حسن , (ادارة المصارف) , مطبع الزهراء بغداد , 1995 .
7. جمعة , السعيد فرحات , (الاداء المالي لمنظمات الاعمال – التحديات الراهنة) , دار المريخ للنشر , الرياض , المملكة العربية السعودية , 2000 .
8. العزاوي, محمد عبد الوهاب , (نظام تقويم اداء المصارف التجارية) , دار وائل للطباعة والنشر , 2002 .
9. السيسي , صلاح الدين حسن , (الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال) , الطبعة الاولى , دار الكتاب الحديث للنشر , القاهرة , 2010) .
10. فهد , نصر حمود مزنان , (اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية) , الطبعة الاولى , دار الصفاء للنشر , عمان , 2009 .
11. الكرفي , مجيد عبد جعفر , (مدخل الى تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية) , الطبعة الاولى , بغداد , 2001.
12. الدوري , عمر علي كامل , (تقييم الاداء المصرفي – الاطار المفاهيمي) , الطبعة الاولى , بغداد , 2013.
13. السيسي , صلاح الدين حسن , (الموسوعة المصرفية العلمية والعملية) , الطبعة الاولى , مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر , القاهرة , 2013 .
14. نجم, عبود, (مدخل إلى إدارة العمليات), الطبعة الأولى, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2013.
10. النجار, صباح مجيد, ومحسن, عبد الكريم,(إدارة الإنتاج والعمليات), الطبعة الثالثة, الناشر مكتبة الذاكرة, بغداد, العراق, 2009.
11. رمضان, زياد, وجودة, محفوظ, (الإتجاهات المعاضرة في إدارة البنوك), الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2006.
12. العامري , محمد علي ابراهيم , (الادارة المالية الحديثة) , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر , 2013 .

ثانيا: الرسائل والاطاريح

أ- المخلافي ،عبد العزيز محمد احمد ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد , 2004 .

ب- بورقبة, شوقي, (الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة), أطروحة دكتوراه, جامعة فرحات عباس- سطيف, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جزائر, 2010 - 2011.

ت- الخزرجي, ثريا عبد الرحيم, وبتال, أحمد حسين, (الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس), مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 18, العدد 66, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2012.

ثالثاً : المصادر الاجنبية

1- Howells , beter & bain ,kieth,(Financial Markets and Instituions) , 3th ed,prentice Hall,2000 .

2 - Ehrhardt Michael C. & Brigham Eugene F.,(Financial Management: Theory and Practice), 13th edition, South-Western, Cengage Learning, USA, 2011.

3 - Mantri Jibendu Kumar,(Research Methodology on Data Envelopment Analysis DEA), University-Publishers Boca Raton, Florida, USA, 2008.

4 - Mikulas L., (Mathematical Optimization and Economic Analysis), Springer, New York, 2010.

5 - Daraio C. and Simar L,(Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis Methodology and Applications), Springer, New York, 2007.

6 - Rose Peter S.,(Commercial Bank Management,) Irwin / McGraw – Hill,1999.

7 - Samuelson Paul A. & Nordhaus William, (Macroeconomics) , Irwin / McGraw–Hill, Inc,1989.

8 - Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B.,(Bank Management: Text & Cases)4thEd., New York: John Wiley & Sons, Ice,1998.